أزمة البنزين تعود لحماة.. وسعر اللتر الحر ٧٠٠ ليرة بحي المناخ!

| حماة- محمد أحمد خبازي

عادت أزمة البنزين مع بداية الشهر الجاري إلى محافظة حماة عموماً ومركزها خصوصاً، وعادت السيارات العامة والخاصة تصطف بأرتال وطوابير أمام المحطات ولساعات طويلة كي يتسنى لأصحابها ملء خزانات سياراتهم بـ٢٠ لتراً بموجب البطاقة الذكية أو بـ٤٠ لتراً من بنزين الأوكتان وبالســـعر الحر، وأمسى هذا المشهد المقيت والمزعج للمواطنين الذين يعانون كثيراً في الحصول على بنزينهم، مجالاً للتندر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، على المسؤولين عن إخفاق توزيع البنزين بالمحافظة، بمختلف مدنها، حتى إن نشطاء كثراً دعوا أصحاب السيارات للانطلاق إلى الجارة حمص لتعبئة خزانات سياراتهم وبالكمية التي يرغبون من دون أي ازدحام أو توقف طويل على المحطات.

هذه الحال دعت أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة للانطلاق إلى محطات المحروقات بمدينة حماة أمس ومنذ ساعات الصباح المبكر، للتدقيق على توزيع البنزين ومطابقة عملياته مع البطاقات الذكية والكميات التي تعبأ للسيارات.

وأكد مصدر مطلع لـ«الوطن» فضل عدم ذكر اسمه، على الازدحام شديد على المحطات، وأن هناك طلب كبير على البنزين، وأي مخالفة سيتم ردعها مباشرة وفوراً وتطبيق أشد العقوبات بحق مرتكبها. مبيناً أن حاجة المحافظة يومياً من البنزين ٢٠ طلباً ولكن يرد إليها ١٥ طلباً فقط وكل طلب يكون ٢٠ أو ٢٢ ألف لتر، موضحاً أن هذه الكميات لا تكفي حماة التي تضم سيارات عامة وخاصة من الرقة وإدلب إضافة إلى حماة وبيّن أن لجنة المحروقات المركزية بحماة اتخذت قراراً للحد من الأزمة التي تشهدها المحافظة اليوم، وهو أن يبدأ توزيع البنزين بالمحطات من الساعة السابعة صباحاً وحتى انتهاء الكمية، ويجب على أصحاب المحطات عدم بيع البنزين في حال وصول الصهاريج بعد الساعة الثالثة، ويتم التفريغ والبيع صباح اليوم التالي، ويتم توزيع البنزين للسيارات العامة حصراً في محطة بر الوالدين للأرقام المفردة، وفي محطة النعمة للأرقام المزدوجة. وذلك كان بدءاً من صباح السبت ١٣ – ٧ – ٢٠١٩ ويعاقب المخالفون بالعقوبات المنصوص عنها بالقانون رقم/١٤/ لعام ٢٠١٥.

وقال المصدر: أعضاء المكتب التنفيذي استنفروا أمس لمراقبة عمل المحطات والتأكد من التزامها بالتوزيع ومطابقة ذلك مع البطاقات الذكية، ومن استخدامها الاستخدام الأمثل أو عدمه.

وأما السائقون فأكد عدد منهم لـ«الوطن» أن بعض أصحاب المحطات يتلاعبون بالكميات الواردة إلى محطاتهم ويبيعونها بالسعر الحر لتجار وباعة، والدليل على ذلك كما يقولون: هو حصولهم على أي كمية يريدونها من البنزين من باعة في حي المناخ بحماة وبسعر ٧٠٠ ليرة للتر!.

جلسة مجلس محافظة دمشق تربوية بامتياز

جمعيات خيرية تحصل على ملايين في اتصال مع أحد التجار بـ«المونة»

➤ مدرسة في برزة مأوى لمتعاطي المخدرات ➤ مدارس خاصة لا تعطي إيصالاً إلا بجزء بسيط من المبلغ المدفوع ➤ ٢٥ موقعاً أثرياً في الصالحية

| محمود الصالح

كشف مدير الآثار في دمشق أحمد دالي عن مقترح من الأمانة السورية للتنمية لتأهيل كامل التكية السليمانية في إطار مشروع اجتماعي كبير، ولخلق عائد اقتصادي يمول المشروع ذاتيا، مضيفاً: هناك تعاقد مع جهة دولية مهتمة بهكذا مشاريع، ويجري التنسيق مع أوقاف دمشق في هذا الإطار، منوهاً بأنه لم يجر ترميم التكية منذ ٣٠ سنة مما أدى إلى تداعي البعض من الأجزاء، ما جعلها بحاجة الآن إلى تأهيل.

جاء ذلك رداً على مداخلة لعضو مجلس محافظة دمشق حسان البرني في الجلسة الأولى من الدورة الرابعة للعام ٢٠١٩ والتي تمحورت حول قضايا التربية والآثار والشؤون الاجتماعية، حيث طالب بضرورة الإسراع في إجراء الصيانة للتكية السليمانية كونها تشكل أحد المعالم الأثرية في محافظة دمشق، مشيراً إلى وجود بعض الأقسام مهددة بالانهيار، والتي يخشى أن تنهار بسبب العوامل الجوية، ومضي فترة طويلة على آخر عملية ترميم لهذه المنطقة الأثرية.

بدورها تساءلت ماوية عبدالله عن سبب التميز الذي اتبعته وزارة التربية من خلال دعوة المدارس الخاصة لمناقشة تطوير المناهج، واستغرب زميلها عبد الرحمن كنعان تدني نسبة النجاح في الثانوية العامة للفرع الأدبي، وطالب بتأمين الخدمات الأساسية من قبل بعض الجمعيات للمعاقين جسديا ومنها أنابيب الأوكسجين وكراسي العجزة.

وطالب ماهر قريط بضرورة أن يكون للنوادي دور اجتماعي، وعدم حصرها في الجانب الاستثماري، مضيفاً: من غير المعقول أن تكون المسابح في النوادي هي حكرا على الأغنياء. وأكد ضرورة ترميم البيوت القديمة والأماكن الأثرية الآيلة للسقوط في دمشق القديمة، وكذلك ضرورة قيام دائرة الصحة المدرسية بحملات منذ بداية العام الدراسي على المدارس للكشف عن الأمراض التي تكون منتشرة بين الطلاب.

ونادى زياد مظلوم بإيجاد حل لإحدى المدارس في برزه، مبيناً بأنها قسمان قسم يمكن ترميمه والقسم الأخر بحاجة إلى هدم، مضيفاً: أصبحت هذه المدرسة مأوى لمتعاطي المخدرات.

وطالب سمير دكاك بإعادة النظر في قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الذي يمنع أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الخيرية البقاء أكثر من ٣ دورات ومدة الدورة عامان، في وقت يعتبر لأعضاء مجالس هذه الإدارات خصوصية كبيرة تختلف عن أي نوع من الجمعيات الأخرى، حيث يلعب عضو مجلس الإدارة دوراً شخصيا في الحصول على المساعدات ومعظم حالات التبرع تأتي للجمعيات انطلاقا من العلاقة مع عضو مجلس الإدارة، مشيراً إلى وجود أعضاء مجالس إدارات يحصلون على ملايين في اتصال مع أحد التجار نتيجة العلاقة الشخصية معهم، ويوجد في دمشق ٥٣٧ جمعية خيرية قامت بدور مميز خلال هذه الأزمة، وطالب أيضاً بضرورة استثمار الباحات المدرسية خلال فصل الصيف بما يحقق الفائدة على المدارس في تحقيق إيرادات ذاتية، ودعا إلى ضرورة وضع ضوابط لعمليات تسجيل الطلاب كل في منطقة سكنه، مضيفاً: نجد طلاب لا يستطيعون التسجيل في مدارس الحي بحجة عدم توفر الشاغر ويضطرون للذهاب إلى مناطق اخرى، إضافة إلى طرحه مشكلة تقاضي المدارس الخاصة مبالغ كبيرة لقاء التسجيل، ولا تعطي إيصالاً إلا بجزء بسيط من المبلغ المدفوع وباقي المبلغ من دون إيصال.

من جانبها تحدثت آمالي قره طحان عن مشكلة تكليف المراقبين حيث يتم تكليف المدرس في مكان بعيد عن بيته مما يضطره لأخذ أربعة سرفيس للوصول إلى المركز الساعة الثامنة صباحا وهذا غير ممكن، وطالبت بوجود لجان إشراف من خارج التربية على عمليات صيانة المدارس، واشتكت من استقطاب المدارس الخاصة لخيرة المدرسين، حيث يقوم المدرس المتميز بالاستقالة من التربية والتعاقد مع المدارس الخاصة نتيجة المغريات المادية الكبيرة.

واستغرب يوسف قصيباتي عدم ورود ما تم ذكره في الجلسة الماضية حول التقرير المالي، ووجود تحفظات على التقرير لم يتم إيرادها في محضر الجلسة، مضيفاً: هناك تعتيم على موضوع الاعتراض غير مفهوم، كما تطرق إلى الخلل في تطبيق أسعار ارتياد المسابح، موضحاً أن الأسعار حددت بـ٨٠٠ ليرة لمن هو دون ١٨ سنة و١٠٠٠ ليرة لمن هم في عمر فوق ذلك إلا أن مدة السباحة لقاء هذا المبلغ بقيت غير محددة وبالتالي المشرف على المسبح يستطيع إخراج الشخص في أي وقت يشاء.

وضم زياد الزايد صوته إلى جانب قصيباتي مؤكداً ضرورة تحديد المدة وإعادة ضبط عملية الاستثمار للنوادي فهناك في نادي المجد مستثمر بمبلغ ٤٠ مليون ليرة وبحسبة بسيطة نجده يحقق الملايين يوميا من خلال المسبح وصالة الأفراح والملاعب وغيرها من النشاطات، وبالتالي فإن العملية الاستثمارية ليست خاسرة بل رابحة جدا.

وأعاد عمر خضرا التأكيد على ما تم طرحه في الدورات السابقة دون أن يلقى أي اهتمام، وهو الاهتمام بالمناطق الأثرية الدينية في منطقة الصالحية حيث يوجد ٢٥ موقعاً يحتاج إلى الاستثمار والاهتمام وترميم بعضها والمحافظة عليها من الإهمال وقد أصبحت مكانا لرمي الأوساخ ووضع الإشغالات على جوانبها.

وبين عضو المكتب التنفيذي مازن غراوي أن الصعوبات التي تعاني منها هذه المناطق التاريخية والأثرية الدينية هي موضوع الإشغالات والاستثمار فيها سوف يحقق دخلاً كبيراً ويحافظ على هذه المواقع ويوفر لها النظافة الدائمة.

بدوره أكد مدير التربية في دمشق غسان اللحام أنها لم تطلب إلا من قبل جهتين باستثمار باحات المدارس مضيفاً: لا مانع لدينا من ذلك خلال العطلة الصيفية، وموضوع المراقبة يتم وفق برنامج آلي يأخذ بعين الاعتبار أقرب مركز امتحاني إلى المدرسة التي كان المدرس يعمل فيها، كما تم خلال الدورة الأولى تامين ٥ باصات للنقل الداخلي مجانا لنقل المراقبين من مناطقهم إلى المراكز الامتحانية.

وأوضح مدير الشؤون الاجتماعية في دمشق شوقي عون أن قرار تحديد مدة مجالس إدارات الجمعيات قديم وصدر منذ ١٩٧٢ ولكن لم يكن مطبقاً الآن تم التأكيد على تطبيقه بهدف عدم شخصنه العمل في الجمعيات وارتباطها بأشخاص معينين، مبيناً أنه يمكن أن يترك عضو مجلس الإدارة المجلس لعام ويعود إلى المجلس لمرة أخرى، وليس صحيحاً أن مدة الدورة عامان لجميع مجالس الإدارات فهناك مجالس إدارات الدورة لديها أربع سنوات وهذا يتعلق في النظام الداخلي لكل جمعية.

رؤساء جامعات خاصة يصعدون قطار الإعفاء قريباً .. توقيف أساتذة عن التدريس لعام وغرامات لجامعات خمس ملايين عن كل طالب

مصادر رسمية لـ«الوطن»: ضبط أكثر من عشرة أسماء وهمية في جامعات.. والقرار على طاولة مجلس التعليم القادم

| فادي بك الشريف

موجة انتقادات جديدة طالت وزارة التعليم العالي تتعلق بتورط وتلاعب عدد من إدارات الجامعات الخاصة في مسألة التكاليف الوهمية لبعض الأساتذة، الأمر الذي وصف بالفضيحة، وبأنه مخالف لمرسوم جمهوري صادر، وعلى الرغم من تشديد الرقابة من التعليم العالي والجولات المستمرة والتدقيق السنوي، ومساع سابقة بإصدار القانون الجديد الذي فرض غرامات وقضى بإعفاء رئيس الجامعة الخاصة في حال حدوث أي تلاعب من هذا النوع، إلا أن المخالفات من البعض مازالت مستمرة، وليست الأولى من نوعها، بل «طفح كيلها» في دائرة تقاذف الانتقادات حول آلية المعالجة.

في تفاصيل الموضوع تم الكشف عن أسماء وهمية لعدد من أعضاء الهيئة التدريسية مسجلين في عدد من الجامعات وذلك بهدف الحصول على مقاعد إضافية وأكبر عدد ممكن من الطلاب، ما يخالف المرسوم رقم ٢٩٢ الصادر عن رئيس الجمهورية العام الماضي، والذي فرض عقوبات تنص على إعفاء رئيس الجامعة وإقرار غرامة تقدر بمبلغ ٥ ملايين ليرة عن كل طالب زائد عن العدد المحدد، وبالتالي العقوبة تطول أي زيادة في نسبة الطلاب إلى الأساتذة.

وفي بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه أكدت وزارة التعليم أنها كانت ولا تزال تقوم بمتابعة وإظهار حالات التكليف الوهمي من خلال إجراءات عدة وهذه مسؤوليتها، مشددة على تطبيق أحكام مرسوم الجزاءات، علماً أن هذا الإجراء ليس عشوائيا أو وليد مصادفة أو بانتظار شكاوى مسيئة ليست في محلها.

وكشفت الوزارة عن عدة حالات متورطة، وليس حالة واحدة من التكليف الوهمي في عدة جامعات وكانت معروضة في الجلسة الأخيرة لمجلس التعليم العالي، مضيفة: إن التعليم الجامعي الخاص يعتبر أحد الأنظمة التعليمية المهمة في سورية، بعد أن أصبح عدد الجامعات الخاصة ثلاث وعشرين جامعة موزعة على مساحة الجغرافيا السورية، ووصل عدد الطلاب إلى حوالى خمسين ألف طالب موزعين على كل التخصصات، ولم تتوقف يوما واحدا عن أداء مهامها التعليمية رغم الحرب الظالمة التي شنت على سورية، حيث وفرت وزارة التعليم العالي كل الظروف الملائمة لاستمرار العملية التعليمية وفي جميع الجامعات.

ولفتت الوزارة إلى الرقابة على جودة المخرجات التعليمية في كل أنوعها من تعليم حكومي وخاص ومفتوح وافتراضي ليتضمن الرقابة على المدخلات (أعضاء الهيئة التعليمية والخطط الدراسية والمناهج..)، إضافة إلى الرقابة على المخرجات (من خلال الامتحانات الوطنية لبعض التخصصات).

واعتبرت التعليم العالي أن أي إساءة للجامعات الخاصة تهدف إلى النيل من منظومة التعليم العالي، ومن الجامعات الخاصة، وهذا يؤثر في سمعتها وعلى مستقبل الطلاب من جهة الاعتراف الخارجي بالشهادات التي يحملونها، مضيفة: إنه يعمل في الجامعات الخاصة وفي جميع التخصصات عدد كبير من أعضاء الهيئة التعليمية (دكتوراه وماجستير) بين تفرغ كلي وتفرغ جزئي، بحيث تم ربط الجامعات الخاصة بالوزارة من خلال موقع الكتروني وقاعدة بيانات.

وأوضحت الوزارة أنه يتم سنويا دراسة ملفات أعضاء الهيئة التعليمية من خلال قاعدة البيانات هذه والتي تم تصميمها لهذه الغاية واستنادا إلى مرسوم الجزاءات بجميع بنوده.

> يتم سنوياً دراسة ملفات أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الخاصة

وفي حديث خاص لـ«الوطن» كشفت مصادر في وزارة التعليم العالي أنه تم رفع مقترح إلى مجلس التعليم العالي بإعفاء أكثر من رئيس جامعة خاصة إضافة إلى فرض غرامة ٥ ملايين ليرة على كل طالب زائد، ناهيك عن اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أساتذة الجامعة المخالفين والتي تقضي بمنعهم التدريس في الجامعات لمدة عام كامل، مع مضاعفة العقوبة إن تكررت المخالفة، وذلك عملاً بالقانون الصادر، مؤكدة أن البت في هذا الموضوع يقر خلال اجتماع مجلس التعليم القادم، وبينت مصادر الوزارة أنه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذه المخالفات، منوهة بأن هناك رقابة دورية على عمل الجامعات ومتابعة جميع السجلات، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات بحق أي مخالفة أو تلاعب.

مضيفة: إن هناك جامعات خاصة بمتابعة رؤسائها وإداراتها، ملتزمة بكل التعليمات ولم يسجل عليها أي مخالفة، على الرغم من تجاوزات عدد قليل من الجامعات الخاصة.

وأشارت المصادر إلى أن عدد الحالات المخالفة في عدة جامعات يتجاوز الـ١٠ حالات يبت فيها خلال الاجتماع القادم، علماً أن التدقيق مازال مستمراً، كما تم خلال اجتماع مجلس التعليم العالي الماضي أيضا عرض أكثر من ١٠ حالات اثنتان منها تم ضبطها على المرسوم ٣٨٣ السابق.

«زراعي حمص» يصرف ٤,٨ مليارات ليرة من قيم محصولي القمح والشعير للفلاحين

| الوطن - نبال إبراهيم

بيّن مدير فرع المصرف الزراعي في حمص محمد الأحمد لـ«الوطن» أن المصرف يواصل عملية صرف قيم محصولي القمح والشعير للفلاحين الذين سلموا محاصيلهم لمراكز فرع المؤسسة السورية للحبوب وفرع مؤسسة إكثار البذار وفرع مؤسسة الأعلاف في حمص، لافتاً إلى أنه تم تخصيص المصرف بمبلغ ٧,٥ مليارات ليرة سورية لصرف قيم محصول القمح للفلاحين، ومبلغ مليار و٥٠ مليون ليرة سورية لصرف قيم محصول الشعير.

وأوضح أنه يتم صرف قيم الحبوب بموجب القوائم الاسمية الواردة من المؤسسات المذكورة من دون أن يحدث أي تأخير في صرفها للفلاحين، كاشفاً أن المصرف قام بصرف مبلغ ٤ مليارات و٨٣٠ مليون ليرة سورية حتى تاريخه من قيم محصولي القمح والشعير للمزارعين في مختلف فروع المصرف في المحافظة.

وبيّن أن المصرف قام بصرف مبلغ ٣ مليارات و٨٢٤ مليون ليرة سورية قيمة محصول القمح المسلم لفرع السورية للحبوب و٧٦٨ مليون ليرة سورية من قيمة محصول الشعير المسلم لفرع المؤسسة العامة للأعلاف و٢٣٨ مليون ليرة سورية من قيمة الحبوب المسلمة لفرع مؤسسة إكثار البذار في المحافظة، لافتاً إلى أنه تم تسليم أثمان القمح والشعير للفلاحين في فروع المصارف الزراعية في كل من حمص وتلكلخ والقصير والمخرم والرستن، مشيراً إلى أنه تم تحويل مبلغ ١,٥ مليار ليرة سورية لمصرف زراعي تلكلخ ومبلغ ١,٨ مليار ليرة سورية لمصرف زراعي القصير ومبلغ ١,٤ مليار ليرة سورية لمصرف زراعي الرستن ومبلغ ٢٠٠ مليون ليرة سورية لمصرف زراعي المخرم، لصرف قيم محصولي القمح والشعير المسلم لتخفيف العبء عن الفلاحين واختصار معاناتهم بالتوجه إلى المدينة لقبض مستحقاتهم، مؤكداً أنه سيتم تحويل مبالغ مالية إضافية في حال استدعت الحاجة لذلك.